

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾:

دَمْرُ (التَّجَسُّمِ)

وَحُجْجُ إِثْبَاتِ (صِفَاتِ اللَّهِ) الْغَنِيِّ الْكَرِيمِ

عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الطَّلَبِيُّ الْقُدْرِيُّ

ذَمُّ (التَّجَسُّمِ)

وَحُجُبُ إِثْبَاتِ (صِفَاتِ اللَّهِ) الْغِنَى الْكَرِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

- الطبعة الأولى -

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

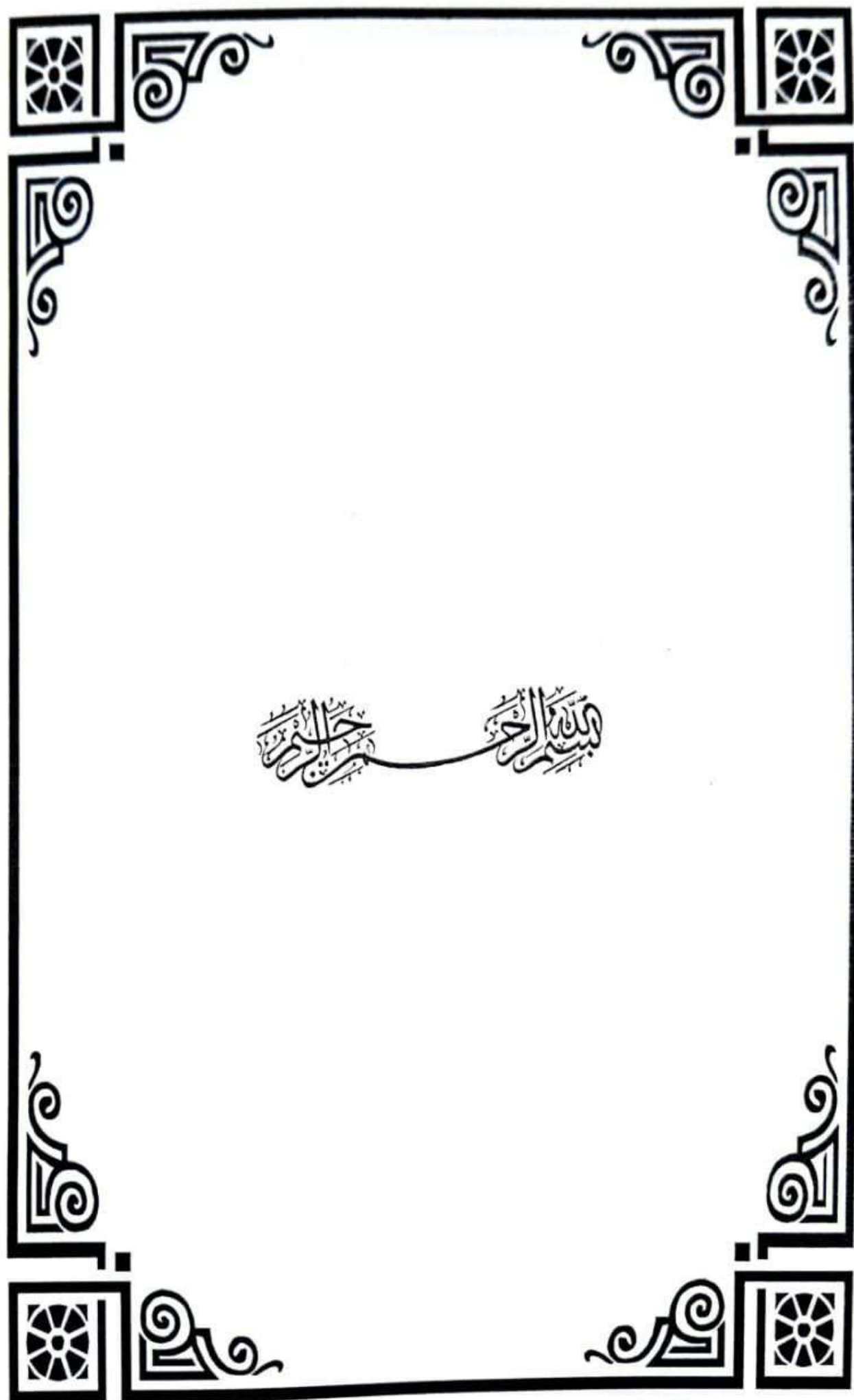
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ :

ذَمُّ (التَّجَسُّمِ)

وَحُجُجُ إِثْبَاتِ (صِفَاتِ اللَّهِ) الْغَنِيِّ الْكَرِيمِ

بقلم

عَلِيَّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ طَبَر
الطَّبَبِيُّ الْقُدْرِيُّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ
يُضِلِّهِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ،
وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ
ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وَبَعْدُ:

فهذا بحثٌ علميٌّ مختصرٌ - فيما أرجو - نفيس: أقدمُهُ لكلِّ
طالبٍ علمٍ أنيس؛ تثبيتًا للحقِّ الثابتِ الرئيس، وذراءً لكلِّ تمويهٍ أو
تلبيس.

■ ذمّ (التجسيم) ■

ولولا أن قد سَبَقَتْ -حول هذا الموضوع!- كِتَابَات، وتوَالَتْ -عَقِبَهُ- أسئلةٌ وتساؤلات: ما كتبتُ فيه سَوَادًا في بَيَاض؛ ولكنه الدفاعُ عن الحَيَاض، ودَعْوَةٌ إلى جَنَاتِ العلمِ النَقِيِّ -لِلنَّهْلِ والارْتِيَاضِ-.

وبخاصّةٍ في بابِ (الاعتقاد) -هذا- الجليل، المبنيّ -أساسًا وفَرَعًا- على حُسْنِ الحِجَاجِ بالبُرْهَانِ والدَّلِيلِ؛ توارثًا -وتوريثًا- للحقِّ الخالِصِ الأصيل.

وما ذلك -كُلُّهُ- كذلك إلا لـ «أنَّ صِحَّةَ اعتقادِ المسلمِ مقصِدٌ ضروريٌّ أصيلٌ من مقاصدِ الشَّريعةِ الإسلامية -تحقيقًا لمصلحةِ حفظِ الدِّينِ-».

ولذلك؛ حاطَه الإسلامُ بأعلى رِعايةٍ، وأوْلَى اهتمامٍ؛ قال اللهُ -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وأما (مذهب التجسيم)؛ فأصحابُهُ يعتقدون: أنَّ اللهَ جِسْمٌ! وأنَّ له أعضاءً! وجوارحًا!!

لكنَّهم يجعلون اللهَ أعظمَ مِن سائرِ الأجسامِ!!»^(١).

... حاشا لله -عَزَّوَجَلَّ- مِن ذلك.

والله -سبحانه- الموفقُ لكلِّ هُدًى وخَيْرٍ، والدافعُ لكلِّ ضلالٍ وضيئِر.

□ تعريف (المجسِّمة):

عرَّف شيخُ الإسلامِ الإمامُ ابنُ تيميةَ -رحمة الله عليه- (المجسِّمة!) -محذِّراً- بأنَّهم: الذين (يمثِّلون الله بالأجسام المخلوقة) -حاشاه- سبحانه -كما في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٧٧) -.

وهذه -لا ريبَ- عقيدةٌ ضالَّةٌ مُضِلَّةٌ؛ تصلُّ إلى درجةِ الكفرِ -والعياذُ بالله-.

ومما يبيِّن -أكثرَ، وأوفرَ- ضلالَ المجسِّمة، وكُفْرَ اعتقادهم:

ما قاله الإمام أبو الحسن الأشعريّ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابه «مقالات

(١) فتوى «دائرة الإفتاء الأردنية» - (٣٤٥٦)، بتاريخ: ٢١ / ١ / ٢٠١٩.

===== ذمّ (التجسيم) =====

الإسلاميين» (ص ٢٠٧) - وهو كتابٌ مُتَّفَقٌ على إثبات نسبته له -:

«اختلفت (المجسّمة) - فيما بينهم - في (التجسيم)!

و: هل للبارئ - تعالى - قَدْرٌ مِنَ الأقدار - وفي مقداره - على ستّ

عشرة مقالة ..» - ثمّ سرّدها -!!

... حاشاه - سبحانه وتعالى - من ذلك - كلّهُ - دِقَّةً، وجِلَّةً -.

□ تكفير (المجسّمة):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى»

: (٣٥٦ / ٦)

«لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ السُّنَّةِ: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

- لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ -.

بَلْ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ - مِنْ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ - : يُكْفَرُونَ الْمُشَبَّهَةَ،

وَالْمُجَسِّمَةَ.»

وقال في «الجواب الصحيح ..» (٤ / ٤٥١): «غلاة المجسّمة

يُكْفَرُهُمُ الْمُسْلِمُونَ.»

وقال - فيه - (٤ / ٥٧) - أيضًا - : «المجسِّمة الكفرة».

وقال - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (٢ / ١٢٦) - : «وَاتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتُهَا: أَنَّ اللَّهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ - .

وَقَالَ - مَنْ قَالَ مِنَ الْأَئِمَّةِ - : (مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ؛ فَقَدْ كَفَرَ.

وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا).
وَأَيْنَ الْمُشَبَّهَةُ الْمُجَسِّمَةُ مِنْ هَؤُلَاءِ؟!».

وقد قال الإمام شمس الدين الذهبي - في «سير أعلام النبلاء» (١٠ / ٦١٠) - مَوْضَحًا معْنَى ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية - في النُّقْل السابق - والذي هو من قول الإمام (نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ) - شيخ الإمام البخاري - ، ثم قال:

«... قُلْتُ: هَذَا الْكَلَامُ حَقٌّ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَمِنْ إِنْكَارِ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ -؛ فَمَا يُنْكَرُ الثَّابِتُ مِنْهَا مَنْ فَقَهُ.

وَإِنَّمَا - بَعْدَ الْإِيْمَانِ بِهَا - هُنَا - مَقَامَانِ مَذْمُومَانِ:

❖ ذمّ (التجسيم)

* تَأْوِيلُهَا، وَصَرَفُهَا عَنْ مَوْضُوعِ الْخِطَابِ:

فَمَا أَوْلَاهَا السَّلَفُ، وَلَا حَرَفُوا أَلْفَظَهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا؛ بَلْ آمَنُوا بِهَا، وَأَمَرُوا بِهَا كَمَا جَاءَتْ.

* الْمَقَامُ الثَّانِي: الْمُبَالِغَةُ فِي إِثْبَاتِهَا! وَتَصَوُّرُهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْبَشَرِ! وَتَشَكُّلُهَا فِي الذَّهْنِ:
فَهَذَا جَهْلٌ، وَضَلَالٌ.

وَإِنَّمَا الصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ؛ فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَمْ نَرَهُ، وَلَا أَخْبَرَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ عَاينَهُ -مَعَ قَوْلِهِ لَنَا فِي تَنْزِيلِهِ:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ -؛ فَكَيْفَ بَقِيَ لِأُذْهَانِنَا مَجَالٌ فِي إِثْبَاتِ كَيْفِيَّةِ الْبَارِي -تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ-!؟

فكَذَلِكَ (صِفَاتُهُ) -الْمُقَدَّسَةُ-: نُقِرُّ بِهَا، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهَا حَقٌّ، وَلَا نُمَثِّلُهَا -أَصْلًا-، وَلَا نَتَشَكَّلُهَا.

❑ الاتهام بـ (التجسيم) - خَلَطًا، أَوْ غَلَطًا، أَوْ افْتِرَاءً -:

ولكن؛ قد يقع الخلطُ -في تنزيلِ هذا (اللقب) المنكر- من حيث (المعنى) -بغيره من معاني الحق والهدى- وألفاظه، ودلالاته -..

فعلى سبيل المثال - من عبر التاريخ -:

ما قاله الإمام الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - في «تاريخ الإسلام» (١٥ / ٣٧٣) -
في ترجمة (الشيخ الفقيه الصّالح تقي الدين ابن الفقيه أبي مُحَمَّد
المقدسي الحنبلي الصّالحي) - المتوفى سنة (٦٧٩ هـ) - مدافعاً،
وذاًباً عنه - فيما اتُّهم به -:

«... ولم يَصَحَّ عَنْهُ ما كان يُلَطَّخُ به مِنْ (التّجسيم)؛ فإنّ الرّجل
كان أتقى لله، وأخوفَ مِنْ أن يقولَ على الله ذلك.

ولا ينبغي أن يُسمَعَ فيه قولُ الخصوم».

أقول:

... والتاريخ يُعيدُ نفسَه - كما يقال -، ولكن: بقوالب متعدّدة!

والقالب متجدّدة -!

ولكن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾.

وقد نعى الإمام ابن القيم في كتابه «الداء والدواء» (ص ١٥٣ -

١٥٤ / بتحقيقي) على مَنْ «يُخْرِجُونَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ وَوَصَفَ الرَّبِّ

- تَعَالَى - بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فِي قَالِبٍ

(التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّكْيِيفِ!)!

...وَيُسَمُّونَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْيَدِ، وَالْوَجْهِ: (أَعْضَاءُ

وَجَوَارِحَ!)!

...ثُمَّ يَتَوَصَّلُونَ إِلَى نَفْيِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ -بِهَذِهِ الْأُمُورِ-!

وَيُوهِمُونَ الْأَعْمَارَ وَضُعَفَاءَ الْبَصَائِرِ: أَنَّ إِبْثَاتَ الصِّفَاتِ -الَّتِي نَطَقَ
بِهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ تَسْتَلْزِمُ هَذِهِ الْأُمُورَ!!

وَيُخْرِجُونَ هَذَا (التَّعْطِيلَ!) فِي قَالِبِ (التَّنْزِيهِ وَالتَّعْظِيمِ)!!

وَأَكْثَرُ النَّاسِ -ضُعَفَاءُ الْعُقُولِ-: يَقْبَلُونَ الشَّيْءَ بِلَفْظٍ! وَيَرُدُّونَهُ
-بِعَيْنِهِ- بِلَفْظٍ آخَرَ!!».

وقال الإمام ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية»

(ص ٣٠٢) :-

« قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ دِينَنَا، وَدِينَ الْأُئِمَّةِ، وَأَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ

تَمَرُّ كَمَا جَاءَتْ -مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ، وَلَا تَحْدِيدٍ، وَلَا تَجْسِيمٍ، وَلَا
تَصْوِيرٍ».

□ فرق ما بين (إثبات الصفات) -تنزيهاً-، وضلالة (التجسيم) -تمثيلاً-:

قال الإمام الترمذي -رَحِمَهُ اللهُ- في «سُنَنِهِ» -عَقِبَ الْحَدِيثَ (رقم ٦٦٢)-:

(وقد ذَكَرَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- في غير مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ -: (الْيَدُ)، و(السَّمْعُ)، و (البَصَرُ)؛ فَتَأَوَّلَتِ الْجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ، فَفَسَّرُوها عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ! وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ! وَقَالُوا: إِنَّ مَعْنَى (الْيَدِ) -هَاهُنَا- الْقُوَّةُ!

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [بن رَاهُوِيَه]: (إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ: (يَدٌ كَيْدٌ)، أَوْ: (مِثْلُ يَدٍ)، أَوْ: (سَمْعٌ كَسَمْعٍ)، أَوْ: (مِثْلُ سَمْعٍ)؛ فَإِذَا قَالَ: (سَمْعٌ كَسَمْعٍ)، أَوْ: (مِثْلُ سَمْعٍ)؛ فَهَذَا التَّشْبِيهُ.

وَأَمَّا إِذَا قَالَ -كَمَا قَالَ اللهُ- تَعَالَى -: يَدٌ، وَسَمْعٌ، وَبَصَرٌ، وَلَا يَقُولُ: كَيْفَ! وَلَا يَقُولُ: مِثْلُ سَمْعٍ! وَلَا: كَسَمْعٍ! فَهَذَا لَا يَكُونُ تَشْبِيهاً، وَهُوَ -كَمَا قَالَ اللهُ- تَعَالَى- فِي كِتَابِهِ -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

خام (التجسيم)

وقال الإمام قوامُ السُّنَّةِ التِّيمِّيُّ الأصبهانيُّ (أحدُ أئمةِ الشافعية، وجهابذة الحديث - ونقادهم -) ^(١) - المتوفى سنة (٥٣٥ هـ) - رَحِمَهُ اللهُ - في كتابه «الحُجَّةُ في بيان المَحَجَّةِ» (٢ / ٢٥٨ - ٢٦٢) - ما ملخصه - :
 «قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: (الاستواءُ) هُوَ (الْعُلُوُّ)؛ قَالَ اللهُ - تَعَالَى - :
 ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ ...

... و (استواءُ نوح) - عَلَى السَّفِينَةِ - مَعْلُومٌ كَوْنُهُ، مَعْلُومٌ كَيْفِيَّتُهُ؛
 لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ، وَصِفَاتُ الْمَخْلُوقِينَ مَعْلُومَةٌ كَيْفِيَّتُهَا.

و (استواءُ اللهِ) - عَلَى الْعَرْشِ - غَيْرُ مَعْلُومٍ كَيْفِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ صِفَاتِ الْخَالِقِ - لِأَنَّهُ غَيْبٌ - «وَلَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ» ^(٢) ، وَلِأَنَّ الْخَالِقَ إِذَا لَمْ تُشَبَّهْ ذَاتُهُ ذَاتَ الْمَخْلُوقِ لَمْ تُشَبَّهْ صِفَاتُهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ.

فَبُتِيَ أَنَّ (الاستواءَ مَعْلُومَ)، وَالْعِلْمَ (بِكَيْفِيَّتِهِ) مَعْدُومٌ.

فَعَلِمَهُ مَوْكُولٌ إِلَى اللهِ - تَعَالَى - كَمَا قَالَ - : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللهُ﴾ [آل عمران: ٧].

(١) كما وصفه الإمام ابن كثير في «طبقات الشافعيين» (١ / ٥٩١).

(٢) رواه البخاري (٧٣٨٠) - عن عائشة -.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يُضَارَعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]...
...وأمثال هذه [النصوص].

فإذا تدبره متدبرٌ -ولم يتعصب-: بَانَ لَهُ صِحَّةُ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ [بِهِ] وَاجِبٌ، وَأَنَّ الْبَحْثَ عَنْ (كَيْفِيَّةِ) ذَلِكَ بَاطِلٌ...
...وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ: يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَيُتْرَكُ الْخَوْضُ فِي تَأْوِيلِهِ، وَإِذْرَاكِ (كَيْفِيَّتِهِ)».

وقال الإمام السَّجَزِيُّ في «رسالته إلى أهل زَبِيد» (ص ٢٩٢):
«وإثبات الصِّفَاتِ لَهُ -[سُبْحَانَهُ]- عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النُّصُّ عَنْهُ، وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ: لَا يُوجِبُ (التَّجْسِيمَ)، وَ(التَّشْبِيهَ).

بل كُلُّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَحْدَثَاتِ مُكَيِّفٌ، وَصِفَاتُ الْبَارِي لَا كَيْفِيَّةَ لَهَا^(١).

(١) مِنْ حَيْثُ إِدْرَاكُهَا.

خاتمة (التجسيم)

ف(التجسيم)، و(التشبيه) مُنتفیان عنه، وعن صفاته.

ومما قاله الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - أثناء مُناظرته في «العقيدة الواسطية» - مما يؤصّل هذا المعنى الدقيق - على وجه الحق والتحقيق - وهو يحكي بعض مُجرّيات مجلس المناظرة = معه / له - كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٦، و ١٩٥) :-

«... وَأَخَذُوا يَذْكُرُونَ نَفِي (التَّشْبِيهِ)، وَ (التَّجْسِيم)، وَيُطْنِبُونَ فِي هَذَا، وَيَعْرِضُونَ لِمَا يَنْسُبُهُ^(١) بَعْضُ النَّاسِ إِلَيْنَا - مِنْ ذَلِكَ! -! فَقُلْتُ: قَوْلِي: (مِنْ غَيْرِ «تَكْيِيفٍ»، وَلَا «تَمْثِيلٍ»): يَنْفِي كُلَّ بَاطِلٍ.

وإِنَّمَا اخْتَرْتُ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ (التَّكْيِيفَ) مَأْثُورٌ نَفِيُهُ عَنِ السَّلَفِ - كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ - وَغَيْرُهُمْ - الْمَقَالَةَ الَّتِي تَلَقَّاهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ - : «الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ^(٢)».

(١) وما أكثر ما يُنسبُ لأهل الحق من باطل - للتمويه، والتشويه -!

(٢) قال الدكتور جلال محمد موسى في كتابه «نشأة الأشعرية =

فَاتَّفَقَ هَؤُلَاءِ السَّلَفُ: عَلَى أَنَّ «التَّكْيِيفَ» غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا؛ فَنفَيْتُ
ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِسَلَفِ الْأُمَّةِ...».

...إِلَى أَنْ قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«...وَكَذَلِكَ (التَّمْثِيلُ): مَنْفِيٌّ بِالنَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ الْقَدِيمِ -مَعَ
دَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى نَفْيِهِ، وَنَفْيِ (التَّكْيِيفِ) -إِذْ كُنْهُ الْبَارِي غَيْرُ مَعْلُومٍ
لِلْبَشَرِ-.

وَذَكَرْتُ -فِي ضَمْنِ ذَلِكَ- كَلَامَ الْخَطَّابِيِّ -الَّذِي نَقَلَ أَنَّهُ
(مَذْهَبُ السَّلَفِ) -، وَهُوَ:

إِجْرَاءُ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، مَعَ نَفْيِ
(الْكَيْفِيَّةِ)، وَ(التَّشْبِيهِ) عَنْهَا؛ إِذِ الْكَلَامُ فِي (الصِّفَاتِ) فَرْعٌ عَلَى
الْكَلَامِ فِي (الذَّاتِ) -يُحْتَدَى فِيهِ حَدُّهُ، وَيُتَّبَعُ فِيهِ مِثَالُهُ-.

= وَتَطَوَّرَ «(ص ١٧-١٨ / ط. ١٩٧٥): «هذه العبارة موجَّهةٌ -بِشَطْرِهَا- ضِدَّ
(التَّشْبِيهِ)، وَ(التَّأْوِيلِ).

وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَخْلَصَ -مِنْهَا- «مَنْهَجَ السَّلَفِ»، وَهُوَ: تَرْكُ (التَّأْوِيلِ)،
وَالْبُعْدُ عَنِ (التَّشْبِيهِ).

خام (التجسيم)

فَإِذَا كَانَ اثْبَاتُ الذَّاتِ: اثْبَاتُ وُجُودٍ - لَا اثْبَاتَ (تَكْيِيفٍ) -؛
فَكَذَلِكَ اثْبَاتُ الصِّفَاتِ: اثْبَاتُ وُجُودٍ، لَا اثْبَاتَ (تَكْيِيفٍ).

فَقَالَ أَحَدُ كِبَارِ الْمُخَالِفِينَ: فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (هُوَ جِسْمٌ
لَا كَالْأَجْسَامِ)!

فَقُلْتُ لَهُ - أَنَا، وَبَعْضُ الْفُضَلَاءِ الْحَاضِرِينَ -:

إِنَّمَا قِيلَ: إِنَّهُ يُوصَفُ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ
رَسُولُهُ، وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: أَنَّ اللَّهَ (جِسْمٌ!)؛ حَتَّى يُلْزَمَ هَذَا
السُّؤَالُ!!!

وَأَخَذَ بَعْضُ الْقُضَاةِ الْحَاضِرِينَ - وَالْمَعْرُوفِينَ بِالدِّيَانَةِ - يُرِيدُ
إِظْهَارَ أَنْ يَنْفِي عَنَّا مَا يَقُولُ - وَيَنْسِبُهُ - الْبَعْضُ إِلَيْنَا! فَجَعَلَ يَزِيدُ فِي
الْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ (التَّشْبِيهِ)، وَ(التَّجْسِيمِ)...

فَقُلْتُ: ذَكَرْتُ فِيهَا [«الوَاسِطِيَّة»] - فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ -: (مِنْ غَيْرِ
«تَحْرِيفٍ»، وَلَا «تَعْطِيلٍ»، وَمِنْ غَيْرِ «تَكْيِيفٍ»، وَلَا «تَمْثِيلٍ»).

وَقُلْتُ - فِي صَدْرِهَا -: (وَمِنْ الْإِيْمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيْمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ
نَفْسَهُ - فِي كِتَابِهِ -، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ - مِنْ غَيْرِ

«تَحْرِيفٍ»، وَلَا «تَعْطِيلٍ»، وَمِنْ غَيْرِ «تَكْيِيفٍ»، وَ«لَا تَمْثِيلٍ»-).

ثُمَّ قُلْتُ: (وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ- مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ،
الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْقَبُولِ-: وَجَبَ الْإِيْمَانُ بِهَا-كَذَلِكَ-).

...إِلَى أَنْ قُلْتُ: (...إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ-الَّتِي
يُخْبِرُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ-؛ فَإِنَّ الْفَرْقَةَ النَّاجِيَةَ- أَهْلَ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ - يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ؛ كَمَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ- مِنْ
غَيْرِ (تَحْرِيفٍ)، وَلَا (تَعْطِيلٍ)، وَمِنْ غَيْرِ (تَكْيِيفٍ)، وَلَا (تَمْثِيلٍ)-).

بَلْ هُمْ وَسَطٌ فِي فَرْقِ الْأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ الْأُمَّةَ هِيَ الْوَسَطُ فِي الْأُمَمِ:
فَهُمْ وَسَطٌ- فِي بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ- بَيْنَ أَهْلِ (التَّعْطِيلِ)-الْجَهْمِيَّةِ-،
وَبَيْنَ أَهْلِ (التَّمْثِيلِ)-الْمُشَبَّهَةِ-).

...إِلَى أَنْ قَالَ:

«... مَا جَمَعْتُ إِلَّا عَقِيدَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ -جَمِيعِهِمْ-؛ لَيْسَ
لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ اخْتِصَاصٌ بِهَذَا.

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هُوَ مُبَلِّغُ الْعِلْمِ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَلَوْ قَالَ أَحْمَدُ- مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ!- مَا لَمْ يَجِئْ بِهِ الرَّسُولُ: لَمْ

نَقْبَلُهُ!

وَهَذِهِ عَقِيدَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ .

وَقُلْتُ -مَرَّاتٍ -: قَدْ أُمْهَلْتُ كُلَّ مَنْ خَالَفَنِي -فِي شَيْءٍ مِنْهَا -ثَلَاثَ سِنِينَ- ؛ فَإِنْ جَاءَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ -الَّتِي أَتْنِي عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ- حَيْثُ قَالَ: «خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١) -يُخَالِفُ مَا ذَكَرْتُهُ -: فَأَنَا أَرْجِعُ عَنْ ذَلِكَ.

وَعَلَيَّ أَنْ آتِي بِنُقُولِ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ -عَنِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ- تُوَافِقُ مَا ذَكَرْتُهُ -مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنْبَلِيَّةِ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالصُّوْفِيَّةِ- وَغَيْرِهِمْ-...».

□ نصُّ كلام الإمام أبي الحسن الأشعريّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي

كِتَابِهِ «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ» :

قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي (ص ٢٩٠) -مِنْهُ -:

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٥٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٣٣) -عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ- بِلَفْظٍ:

«خَيْرُ النَّاسِ...».

«جُمْلَةُ مَقَالَةٍ (أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَهْلُ السُّنَّةِ): الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ،
وَمَلَائِكَتِهِ، وَكِتَابِهِ، وَرَسُولِهِ، وَمَا جَاءَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

لَا يَرُدُّونَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ - بَلَا كَيْفَ - ؛ كَمَا قَالَ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص:
٧٥]، وَكَمَا قَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وَاللَّهُ - تَعَالَى - إِلَهُ، وَاحِدٌ، فَرْدٌ^(١)، صَمَدٌ - لَا إِلَهَ غَيْرُهُ -، لَمْ يَتَّخِذْ
صَاحِبَةً، وَلَا وَلَدًا -.

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ - لَا رَيْبَ فِيهَا -،
وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ.

(١) هُوَ مَعْنَى صَحِيحٌ لِاسْمِهِ - تَعَالَى - : (الْأَحَدُ).

وَلَمْ يُشَبَّهْ (اسْمًا) لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ فِي (أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى)
- عَزَّ وَجَلَّ -.

نظم (التجسيم)

وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].
وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ -بَلَا كَيْفَ-؛ كَمَا قَالَ: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].
وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾
[الرحمن: ٢٧].

رحمه الله -تعالى-.

□ تناقض عقلي نقلي:

وَمِنَ التَّنَاقُضِ الْبَيِّنِ الْجَلِيِّ: أَنْ يُثَبَّتَ الْبَعْضُ (!) صِفَاتِ
(السَّمْعِ)، أَوْ (الْبَصَرِ)، أَوْ (الْإِرَادَةِ) -لِلَّهِ- تَعَالَى - أَوْ غَيْرِهَا...
-سَبْعًا! أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ! أَوْ عَشْرِينَ! - أَوْ أَكْثَرَ! أَوْ أَقَلَّ! - (عَلَى مَا
يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَكَمَالِهِ) - سُبْحَانَهُ - كَمَا هُوَ يَقُولُ -!

وهو حقٌ...!

ثم -في الوقت نفسه! -: تراه ينفي -بالتأويل المُخْرِجِ (للألفاظ)
عن (معانيها) اللغويّة الأصليّة -كثيرًا من الصفات الأخرى، الثابتة
له -سُبْحَانَهُ فِي عُلَاهُ-؛ مِثْلَ: (الاستواء على العرش)، و(اليدّين)،

و(العَيْنَيْن)، و(الْوَجْه) -مِمَّا أثبتته- وغيره- بالنصّ -كثيرٌ من العلماء والأئمة؛ منهم: الإمام أبو الحسن الأشعريّ- رَحِمَهُ اللهُ- في كتابه «مَقالات الإسلاميين» -كما تقدّم-.

فلماذا هذا- هكذا-؟!!

* فإن قيل: يقتضي إثباتُ صفاتِ (الاستواء على العرش)، و(اليدين)، و(العَيْنَيْن)، و(الْوَجْه) = (التجسيم)، و(التشبيه) -بين الله- تعالى- وخلقِه! لأنّ للمخلوقاتِ (يدين)، و(عَيْنَيْن)، و(وَجْهًا)!
* فنقولُ: وكذلك للمخلوقاتِ (سمع)، و(بصر)، و(إرادة)
-سواءً بسواء-!!

وكلُّ صفةٍ من هذه الصفاتِ تليقُ بموصوفها، وما تُضافُ إليه :

وهذه بَدَهيَّةٌ (!) -عقليَّةٌ نقليةٌ- لا يجوزُ أن تُناقشَ!

... وَلَنَضْرِبُ عَلَى ذَلِكَ -مَثَلًا- بـ«صفةِ (الإرادة)»:

ذلكم أنّ (المُؤَوَّلَةَ) تُفسَّرُ (!) مَعَانِي كَثِيرٍ مِنْ صفاتِ الباري

-سبحانه-: بِرَدِّهَا إِلَى صِفَةِ (الإرادة)! فيقولون -مَثَلًا- في معنى

صفةِ (المحبّة)-: إرادةُ الإنعام! ويقولون في صِفَةِ (غَضَبِ اللهِ)، هي:

إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ !!

... مع أَنَّ مِنَ الْخَلْقِ مَنْ لَهُمْ (إِرَادَةُ) ! كما لَهُمْ : (إِنْعَام) ،
و (انتقام) - سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ - !!

... وهكذا في كثيرٍ مِنْ صِفَاتِ الْبَارِي - جَلَّ وَعَزَّ - !

فوقعوا في عين ما هَرَبُوا مِنْهُ !

وزاد هذا الْهَرَبَ (!) تَعَبًا ، وَمَشَقَّةً - مِنْهُمْ : عَلَى أَنْفُسِهِمْ ! - : أَنَّهُمْ
جعلوا الدَّلِيلَ (!) عَلَى إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَةِ ! ونفي تلك ؛ هو : الْعَقْلُ - لا
غَيْرَ - !!

كَأَنَّا وَالْمَاءُ مِنْ حَوْلِنَا قَوْمٌ جُلُوسٌ حَوْلَهُمْ مَاءٌ !

و (الْعَقْلُ) - الصَّرِيحُ - يَحْكُمُ عَلَى نَفْسِهِ (!) بِالتَّفَاوُتِ ؛ فَكَيْفَ
- إِذَنْ - يُجْعَلُ الْمُتَفَاوُتُ دَلِيلًا يَقْضِي عَلَى الثَّابِتِ ؟ !

«وَيَكْفِيكَ دَلِيلًا - عَلَى فَسَادِ قَوْلِ هَؤُلَاءِ - : أَنَّهُ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ
قَاعِدَةٌ مُسْتَمَرَّةٌ فِيمَا يُحِيلُهُ^(١) الْعَقْلُ !

(١) أي : يجعله مستحيلًا !

بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ جَوَزًا! وَأَوْجَبًا!! مَا يَدَّعِي الْآخِرُ أَنَّ
الْعَقْلَ أَحَالَهُ!!!

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي؛ بِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؟! ^(١).
... والبيان كالآتي:

* «الخالق» - سبحانه - له (إرادة) - كما قال - : ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ
يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنفال: ٧].

* و«الإنسان» له (إرادة) - كما في قول الله - : ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجَرُ
أَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥].

* بل «الجماد» (!) له (إرادة) - كما قال - سبحانه - : ﴿فَوَجَدَا
فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧٧].

ولكن؛ من البداهة بمكان القول:

أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ (الإرادة) - هذه - هنا! - مع تساويها
- جميعاً - في (اللفظ) -؛ فإنها - من حيث (المعنى) - : (تليقُ كُلُّ منها

(٢) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» - (٢٩ / ٥).

== ذمّ (التجسيم) ==

بموصوفها، وما تُضافُ إليه)- بحسب اختلاف «الذوات» التي أُضيفت إليها-؛ فإنّ (الكلام في الصفات فرغ عن الكلام في الذات)- كما تكرر، وتقرّر.-

* فإن قيل: سمعُ المخلوق، وبصرُهُ، وإرادتُهُ): لائقُ بضعفه، وهوانه، وكونه مخلوقًا مربوبًا!

و(سمعُ الخالق، وبصرُهُ، وإرادتُهُ): ممّا يليقُ بكمالِه، وجلالِه، وجمالِه...

... وهكذا!

* فنقول: ونحنُ بهذا -تمامًا- نقول...

وكذلك الحال -تمامًا- في إثبات سائر الصفات الإلهية، الثابتة للربّ -تعالى-؛ ك(الاستواء على العرش)، و(اليدين)، و(العينين)، و(الوجه) -الله- تعالى: فَنُشِبُّهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِعَظَمَتِهِ، وَكَمَالِهِ، وَجَمَالِهِ، وَجَلَالِهِ -سبحانه- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]- جلّ وعلا.-

... فما الفرق؟!!

وَمِنْهُ: مَا «عَقَلْنَا، وَأَذَرَكْنَا-بِحَوَاسِّنَا-: أَنَّ لَنَا (أَرْوَاحًا) فِي
أَبْدَانِنَا، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ!

وَلَيْسَ جَهْلُنَا بِكَيْفِيَّةِ (الْأَرْوَاحِ) يُوجِبُ أَنْ لَيْسَ لَنَا (أَرْوَاحُ)!
وَكَذَلِكَ لَيْسَ جَهْلُنَا بِكَيْفِيَّتِهِ عَلَى عَرْشِهِ -[سُبْحَانَهُ]- يُوجِبُ
أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى عَرْشِهِ! -كما قاله الإمام ابن القيم في كتابه «اجتماع
الجيوش الإسلامية» (ص ١٦٢) -.

□ (تَمَّةٌ مَهْمَةٌ):

فَهُمْ (مَعَانِي) بَعْضِ (الْأَلْفَاظِ) -الواردة على الذهن- بأنواعِها،
وتصاريفِها -: لَا يُلْزَمُ -بحالٍ- معرفة (حقائِقِها، وكَيْفِيَّاتِها) -وإدراكُ
كُنْهِ ذَلِكَ- فِيهَا -:

وَلَنَعْتَبِرُ ذَلِكَ بِنَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- لَهُمْ مِنْ
جَزَاءٍ مُّقِيمٍ -جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُمْ -.

فَفِي الْجَنَّةِ -مِمَّا أَخْبَرَنَا رَبُّنَا عَنْهُ، وَبَشَّرَنَا بِهِ - مِنَ الْأَشْجَارِ،
وَالْأَنْهَارِ، وَالْعَسَلِ، وَاللَّبَنِ .. -الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، وَالْخَيْرُ الْوَفِيرُ.

وَعِنْدَمَا نَقْرَأُ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -عَنْ هَذَا

===== ذمّ (التّجسيم) =====

الفضل الإلهي العميم، والخير الرباني العظيم: فإننا (نفهم) - ولا بُدَّ -
(معاني) الكلمات، ونُدرك دَلالاتِ (الألفاظ) - التي يَتَميَّزُ مِنْ
خلالها بعضها عن بعض -؛ ف (الأشجار) غيرُ (الأنهار)، و (اللبن)
غيرُ (العسل) - وهكذا... -

وكلُّ ذلك - ولا بُدَّ - ناشئ عن فهم (المعنى) المتعلّق بـ (اللفظ)
- اللّغويّ -.

فالله ربُّنا - جلَّ شأنه - لا يُخاطِبُنَا إلا بما نعقل، ونُدري، ونفهم
- كما قال - عزَّ وجلَّ -: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
[يوسف: ٢].

وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَنْقُوزُونَ أَوْ
يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه: ١١٣]، وقال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ
تَعْقِلُونَ ﴾ [الزُّخْرُف: ٣]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ
أَقْفَالٌهَا ﴾ [محمد: ٢٤].

ولكن - في الوقت نفسه -؛ فإنَّ فهمنا - هذا - (لمعاني) = (ألفاظ)
القرآن - في هذا الباب -؛ لا يجعلنا - ألبتة - نُحيطُ (بحقائق) كُنْه نعيم

الجنة، ولا كَيْفِيَّة (حقائق) ما يُجَازِي الله - تعالى - به عِبَادَهُ فِيهَا؛ كما قال - سبحانه - : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧].

وفي الحديث - عن النَّبِيِّ ﷺ - في وصفِ الْجَنَّةِ - : «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(١).

وقد صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - ، أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ شَيْءٌ مِّمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ)^(٢).
قلتُ:

فَلَيْتَ كَانَ هَذَا التَّسَاوِي فِي (الْأَلْفَاظِ) [١] - مع فَهْم (معانيها) [٢] - جَمِيعًا - عَلَى مَا بَيْنَهَا مِنَ التَّبَايُنِ الْكُلِّيِّ التَّامِّ فِي (الْحَقَائِقِ

(١) رواه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) عن أبي هريرة.

(٢) رواه الإمام الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/١٦)

- وغيره -.

وصحَّحه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «سلسلة الأحاديث

الصحيحة» (٥/٢١٩).

والكيفيات [٣]- موجودًا في خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ الله- تعالى- وهو:
(الجنة)-:-

فما القول- والحالة هذه- في (خالقها) العظيم- جلّ وعلا-،
القائل عن نفسه- تعالى- وهو يُعرّفُ خَلْقَهُ بأسمائه الحُسنى،
وصِفاته العُلَى:- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:
١١]، والقائل- عزّ وجلّ:- ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، والقائل
-سبحانه:- ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والقائل
-تبارك اسمه:- ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]،
والقائل- تعالى:- ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؟!

وهذا- وحده- كافٍ- إن شاء الله- في إقناع مُبتغى الحقّ- ممّن لا
يُريدون المُمّاحكة!!-

□ فوارق، وضوابط:

لكن؛ الفرق الحقيقي (!) بين الأمرين:

أنّ المُتناقض في الإثبات والنفي- على نحو ما تقدّم- لم
يُحقّق- في قلبه وعقله- المعنى التامّ لتنزيه الربّ -سبحانه وتعالى-

عن مُمَائِلَة خَلِقَهُ لَهُ - حَاشَا لِلَّهِ - ؛ فَوْقَ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ بَيْنَ
الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ - مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ وَاحِدٌ - (إِثْبَاتًا) لَصِفَاتِ الْكَمَالِ،
و(تَنْزِيهًا) عَنْ صِفَاتِ النِّقْصِ - مِنْ غَيْرِ أَدْنَى اضْطِرَابٍ - فِي سَائِرِ
أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى - سَبْحَانَهُ -، وَصِفَاتِهِ الْعُلَى - عَلَى نَهْجِ السَّدَادِ
وَالصَّوَابِ -.

... وَهَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الْمَأْمُونُ، الَّذِي سَلَكَهُ أُمَّةُ الْعِلْمِ الْأَوَّلُونَ
- مِنْ أَمْثَالِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ - وَغَيْرِهِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَجْمَعِينَ -.

□ نَصُّ (شَافِعِيِّ) عَنْ إِمَامِ أَلْمَعْيِي:

قَالَ (شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ) ^(١)، (شَيْخُ الْحَرَمِ، وَحَافِظُ الْحِجَازِ - بِلَا
مُدَافَعَةٍ -) ^(٢) الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّبْرِيُّ

(١) كَمَا وَصَفَهُ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (٢/١٦٢).

(٢) كَمَا وَصَفَهُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى»

(١٨/٨).

وَانْظُرْ «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (٢/١٧٩) - لِلْإِسْنَوِيِّ -، وَ«الْعَقْدُ الثَّمِينُ فِي

تَارِيخِ الْبُلْدِ الْأَمِينِ» (٣/٦١) - لِلتَّقِيِّ الْفَاسِيِّ - وَغَيْرَهُمَا -.

وَقَدْ ذَكَرَ السُّبْكِيُّ كِتَابَهُ هَذَا - الْمَنْقُولَ عَنْهُ - هُنَا، وَاصْفًا لَهُ بِالْجَوْدَةِ =

== ذم (التجسيم) ==

المكي الشافعي - المتوفى (سنة ٦٩٤ هـ) - رحمه الله - في «كتاب غاية الأحكام» (١ / ٨٧-٨٨) - شارحاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: «أَنَّ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ - كُلَّهَا - بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» [رواه مسلم (٢٦٥٤)] -:

(قوله: «بين أصبعين..»، وكذلك ما جاء في الكتاب العزيز، والسنة - من (المتشابه) ^(١) -؛ كـ (النفس)، و (الوجه)، و (العين)، و (اليَد)، و (الرَّجُل)، و (اليَمِين)، و (القبضة)، و (الإتيان)، و (المجيء)، و (النُّزول إلى السماء الدنيا)، و (الاستواء على العرش)، و (الضحك)، و (الفرح):

قال الله - تعالى - : ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

=- قائلًا -: «دَلَّ عَلَى فَضْلٍ كَبِيرٍ».

(١) مِنْ حَيْثُ (الْكَيْفِيَّة) - لَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ -.

وانظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٧ / ٣٧٩).

بِإِمِينِهِ سُبْحَنَهُ، وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿[الزمر: ٦٧]﴾ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا
 أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴿[البقرة: ٢١٠]﴾ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿[الفجر: ٢٢]﴾
 الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿[طه: ٥]﴾.

وقال الرسول ﷺ:

«يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا - كُلَّ لَيْلَةٍ - ...» - الحديث - [رواه
 البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)].

«لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟! حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا
 قَدَمَهُ» - [رواه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)] رواه أنس -.

وفي رواية أبي هريرة [رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم
 (٢٨٤٦)]: «رَجَلَهُ».

وفي حديث: «آخِرُ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ.. فَيَضْحَكُ اللَّهُ مِنْهُ» [رواه
 البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (٢٩٩) (١٨٢)] عن أبي هريرة.

وفي حديث أنس: «لَلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ» [رواه مسلم
 (٢٦٧٥)].

فهذه - كلها - صفات لله: وَرَدَ بِهَا السَّمْعُ، يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا،

وامرارها^(١) على ما جاءت -من غير (تأويل)، ولا (تشبيه)، ولا (تجسيم) - مع اعتقاد التمجيد والتنزيه -.

لا تشبه ذاته ذات الخلق، ولا صفاته صفاتهم؛ قال -تعالى-:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وعلى هذا سلف الأمة، وعلماء السنة.

وبه قال الفقهاء: مالك، والشافعي، وأحمد، والثوري، وابن عيينة، والبخاري، وابن المبارك - وجميع المحدثين -.

وكلّهم تلقّوا ذلك - جميعاً - بالإيمان والقبول، وتجنّبوا فيها (التمثيل)، و(التأويل)، ووكّلوا العلم فيها^(٢) إلى الله - جلّ وعلا - كما أخبر - سبحانه وتعالى - عن الراسخين في العلم -:

﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وسأل رجل الإمام مالكا عن قوله -تعالى-:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

(١) بمعناها اللغوي - كما قال الإمام مالك -.

(٢) أي: كيفية.

أَسْتَوَى ﴿طه: ٥﴾؛ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالاً»، وأمر به أن يُخْرَجَ مِنَ الْمَجْلِسِ.

وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، وابن عُيينة، ومالكاً عن أحاديث الصفات؟

فقالوا: أَقْرُوهَا كما جاءت - بلا (كيف) - والله أعلم -.

ولا يُقال: إِنَّ إِبْطَاهَا^(١) (تشبيه) - كما قالت الجهمية -؛ لأننا نقول: التشبيه أن يُقال: (سمع كسمع) - ونحو ذلك - والله أعلم -.

قلتُ:

والأثر المتقدم - المروي عن الإمام مالك -: رواه جماعات كثيرة من أهل العلم، ونقله - عنه - آخرون، وصححه آخرون.

وقد تضافروا - أجمعون - على روايته بلفظ: «والكيف غير معقول».

(١) و(الإبْطَاهُ) - هُنا - هو إِبْطَاهُ (المعنى) - اللَّائِقُ بِكَمَالِ اللَّهِ - تعالى -؛

لا إِبْطَاهُ مَجْرَدُ (اللفظ!) - الَّذِي لَا يُنْكَرُهُ - حتَّى (الجهمية) - !!

فقد رواه -هكذا- بأسانيد متعددة:-

أبو نُعَيْم الأصبهانيّ في «حلية الأولياء» (٦ / ٣٢٥)، والصابونيّ في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص ٣٨)، وعُثْمَان بن سعيد الدارميّ في «الردّ على الجهمية» (١٠٤)، وأبو الشيخ الأصبهانيّ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢ / ٢١٤)، والكَلَاباذيّ في «بحر الفوائد» (ص ٣٥٦)، وابنُ المقرئ في «المعجم» (١٠٠٣)، واللالكائيّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٦٦٤)، وابن عبد البرّ في «التمهيد» (٧ / ١٥١)، والبيهقيّ في «الأسماء والصفات» (٨٦٧)، وفي «الاعتقاد» (١١٦)، وابنُ قدامة في «إثبات صفة العلوّ» (ص ٨٨)، والذهبيّ في «سير أعلام النبلاء» (٨ / ١٠٠) -وغيرهم-.

وأورده -هكذا- أيضًا -بغير إسناد- على الجزم:-

البَغَوِيّ في «شرح السنة» (١ / ١٧١)، وأبو عمرو الداني في «الرسالة الوافية» (ص ١٣٠)، والرّشيد العطار في «مجرد الرواة عن مالك» (ص ٢٤٨)، وأبو الحسين العمراني الشافعي في «الانتصار» (٢ / ٦١٤)، وعبدُ الغني المقدسيّ في «الاقتصاد في الاعتقاد» (٨٥) -وغيرهم-.

وَصَرَّحَ بِتَصْحِيحِ سَنَدِهِ - وَثُبُوتِهِ - جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ:
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٣ / ٤٠٦)،
وَالذَّهَبِيُّ فِي «كِتَابِ الْعُلُوفِ» (ص ١٠٣) - وَآخَرُونَ -.

وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ الْحَفَاطِ - بِلَفْظٍ -: «وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْلُومٍ».

وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ» (٢ / ٣٩) عَنْ أَبِي
طَالِبِ الْمَكِّي، أَنَّهُ قَالَ:

«كَانَ مَالِكٌ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَأَشَدَّهُمْ بُغْضًا
لِلْعِرَاقِيِّينَ^(١)، وَالزَّمَهُمْ لِسَنَةِ السَّالِفِينَ - مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ -.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: سَأَلَ رَجُلٌ مَالِكًا، فَقَالَ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ
أَسْتَوِي﴾ [طه: ٥]؛ كَيْفَ اسْتَوَى؟!

فَذَكَرَ الْقِصَّةَ ...

(١) أَي: أَهْلُ الرَّأْيِ، وَ(تَحْكِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النُّصُوصِ).

وَانْظُرْ «تَارِيخَ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ» (ص ٩٠) - الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَلِي السَّائِسُ -.

ثم قال:

فناداه الرجل: يا أبا عبد الله؛ والله الذي لا إله إلا هو؛ لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة، والكوفة، والعراق: فلم أجد أحداً وفقَّ لِمَا وَفَّقْتَ له.

□ صفاتُ الله - تعالى - بين (المعنى)، و(الكيف):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في «مجموع الفتاوى» (٥ / ٤١) - حاكياً قول أهل السنة - معللاً -:

«.. فَإِنَّمَا نَفَوْا (عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ)، وَلَمْ يَنْفُوا (حَقِيقَةَ الصِّفَةِ)»^(١).

وَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ قَدْ آمَنُوا بِاللَّفْظِ الْمُجَرَّدِ - مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهُ - عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ - لَمَا قَالُوا: «الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ»!

وَلَمَا قَالُوا: «أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ - بِلاَ كَيْفٍ -»؛ فَإِنَّ (الِاسْتِوَاءَ) - حِينَئِذٍ - لَا يَكُونُ مَعْلُومًا؛ بَلْ مَجْهُولًا - بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ! -!!

(١) من حيث المعنى اللغوي.

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ (عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ) - إِذَا لَمْ يُفْهَمْ عَنْ
الْلَفْظِ مَعْنَى -.

وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ (عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ) إِذَا أُثْبِتَتِ الصِّفَاتُ.
وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ - أَوْ الصِّفَاتِ - مُطْلَقًا -
لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: «بِلا كَيْفٍ»؛ فَمَنْ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ عَلَى
الْعَرْشِ) لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: «بِلا كَيْفٍ»!

فَلَوْ كَانَ «مَذْهَبُ السَّلَفِ» نَفْيِ الصِّفَاتِ - فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - لَمَا
قَالُوا: «بِلا كَيْفٍ».

وَأَيْضًا؛ فَقَوْلُهُمْ: «أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ» يَقْتَضِي إِبْقَاءَ دَلَالَتِهَا عَلَى
مَا هِيَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهَا جَاءَتْ أَلْفَاظًا دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ.

فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا مُنْتَفِيَةً: لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: (أَمَرُوا لَفْظَهَا
مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا غَيْرُ مُرَادٍ)! أَوْ: (أَمَرُوا لَفْظَهَا مَعَ اعْتِقَادِ
أَنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ - حَقِيقَةً -)!

وَحِينَئِذٍ؛ فَلَا تَكُونُ قَدْ «أَمَرْتَ كَمَا جَاءَتْ»!

وَلَا يُقَالُ - حِينَئِذٍ - : «بِلا كَيْفٍ»؛ إِذْ «نَفْيُ الْكَيْفِ» - عَمَّا لَيْسَ

بِثَابِتٍ - لَغَوْ مِنْ الْقَوْلِ».

وقال الإمام القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢١٩ / ٧):

«لم يُنكر أحدٌ من السلف الصالح أنّه - [سُبْحَانَهُ] - استوى على عرشه - حقيقةً -».

وخصّ العرش بذلك: لأنّه أعظم مخلوقاته.

وإنّما جهلوا (كيفية الاستواء)؛ فإنّه لا تُعلم حقيقة - كما قال مالك: «الاستواء معلوم» - يعني: في اللغة^(١) -، والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة».

وقال الإمام الفقيه أبو بكر بن العربي المالكي في «عارضة الأحوذى» (١٦٦ / ٣):

«وذهب مالك - رَحِمَهُ اللهُ - إلى أنّ كلّ حديثٍ منها - أي: أحاديث الصفات - معلوم المعنى».

(١) ذَكَرَ الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢٤ / ٩) عن الإمامين أبي

العالية، ومجاهد - في معنى ﴿أَسْتَوَى﴾ -: «علا، وارتفع».

ولذلك قال-للذي سأله-: الاستواء معلوم، والكيفيّة مجهولة.

قلتُ:

وفي كتاب «مقالة (التجسيم)-دراسة نقدية لخطاب خصوم ابن تيمية المعاصرين-» -وهو- في الأصل-رسالة ماجستير في «الجامعة الأردنية»-للدكتور فهد محمد هارون-جزاه الله خيراً-: بيان أوفى، وأكمل^(١)...

□ وأخيراً :

رحم الله من قال:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ:

قَصَّرَ الْقَوْلَ؛ فَذَا شَرْحٌ يَطُولُ!

أَنْتَ لَا تَفْهَمُ إِلَّاكَ وَلَا

تَذَرُ مَنْ أَنْتَ؟! وَلَا كَيْفَ الْوُصُولُ؟!

(١) وكتب الأخ الدكتور الشيخ محمد علي فركوس الجزائري

-وفقه الله- رسالة لطيفة بعنوان: «دعوى نسبة (التشبيه)، و(التجسيم) لابن

تيمية، وبراءته من ترويج المغرضين لها» -نُشِرت سنة (١٤٣١ هـ)-.

لَا وَلَا تَدْرِي خَفَايَا رُكْبَتِ
 فَيْكَ؛ حَارَتْ فِي خَبَايَاهَا الْعُقُولُ!
 أَنْتَ أَكُلَ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ!
 كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ؟! أَمْ كَيْفَ تَبُولُ؟!
 أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَا؟!
 كَيْفَ تَسْرِي فَيْكَ؟! أَمْ كَيْفَ تَجُولُ؟!
 فَإِذَا كَانَتْ طَوَايَاكَ الَّتِي
 بَيْنَ جَنْبَيْكَ بِهَا أَنْتَ جَهُولُ!
 كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى؟!
 لَا تَقُلْ: (كَيْفَ) اسْتَوَى؟ (كَيْفَ) النُّزُولُ؟!

...وما أجمل ما افتتح به الإمام أبو الحسن الأشعري - رَحِمَهُ اللَّهُ -
 كتابه «مقالات الإسلاميين» (ص ١) - مِمَّا نَخْتِمُ بِهِ رِسَالَتَنَا - هذه -
 مُنْتَقِدًا أَحْوَالَ مَنْ هُوَ (مُقَصِّرٌ فِيمَا يَحْكِيهِ! وَغَالِطٌ فِيمَا يَذْكُرُهُ مِنْ قَوْلٍ
 مُخَالَفِيهِ!) - مُبَيِّنًا أَحْوَالَ هُمْ -:

○ من بين مُتَعَمِّدٍ للكذبِ في الحكاية -إرادة التشنيع على من يخالفه-!

○ ومن بين تاركٍ لِلتَّقْصِي في روايته لِمَا يرويه من اختلاف المُخْتَلِفِينَ!

○ ومن بين من يُضِيفُ إلى قول مُخالفه ما يَظُنُّ أَنَّ الحُجَّةَ تَلْزَمُهُمْ به!!

وليس هذا سبيلَ الرَبَانِيِّينَ، ولا سبيلَ الفُطَنَاءِ المُمَيِّزِينَ -انتهى-.
... رَحِمَنَا اللَّهُ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاهُ.

وبعد:

فانظُرُوا -برَبِّكُمْ- إلى ما قاله «الإمامُ الزَّاهِدُ»^(١) أبو المُعِينِ النَّسْفِيُّ (الماتريدي) -المتوفى سَنَةَ (٥٠٨ هـ) -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «تبصرة الأدلة» (١ / ٢٠١) -مُنْكَرًا على (المعتزلة) تعطيلهم لبعض (صفاتِ الباري) -سُبْحَانَهُ- مُلْزِمًا لَهُمْ:-

(الله: أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ «الْعِلْمَ»، و«القُوَّةَ»، والمُعْتَزَلَةُ يَأْبُونَ ذَلِكَ؛

(١) «الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفيَّة» (٢ / ١٨٩) -لِلْقُرْشِيِّ-.

فَإِذَا: هُمْ - عَلَى زَعْمِهِمْ - أَعْلَمُ بِاللَّهِ مِنَ اللَّهِ - نَفْسِهِ - !

وهذا ما لَا يَخْفَى فسادُهُ !.

قُلْتُ:

وهي حُجَّةٌ^(١) تَلْزِمُهُمْ - (جَمِيعًا!) - فِي سَائِرِ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ - تَعَالَى -
مِنْ أَسْمَاءِ حُسْنَى، وَصِفَاتٍ عُلَى - دُونَ تَفْرِيقٍ، أَوْ تَشْقِيقٍ - !

وَالْخُلَاصَةُ:

«كُلُّ مَا يُوصَفُ بِهِ الرَّبُّ - تَعَالَى -؛ فَهُوَ مُخَالِفٌ - بِالْحَدِّ
وَالْحَقِيقَةِ - لِمَا يُوصَفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ: أَعْظَمَ مِمَّا يُخَالِفُ الْمَخْلُوقُ
الْمَخْلُوقَ.

وَإِذَا كَانَ الْمَخْلُوقُ مُخَالِفًا - بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ - لِبَعْضِ الْمَخْلُوقاتِ
- فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ -؛ فَمُخَالَفَةُ الْخَالِقِ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ - فِي الْحَقِيقَةِ -
أَعْظَمُ مِنْ مُخَالَفَةِ أَيِّ مَخْلُوقٍ فَرَضَ: لِأَيِّ مَخْلُوقٍ فَرَضَ»^(٢).

«وَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ الْخَالِقِ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ فَهُوَ الْمُشَبَّهُ،

(١) وانظر الحُجَّةَ - نَفْسَهَا - فِي تَأْصِيلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (١ / ١٧٤).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٢ / ٩٧) - لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ -.

المُبْطَلُ، المَذْمُومُ»^(١).

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي «لَا يَبْلُغُ
الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ - الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَفَوْقَ مَا
يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ»^(٢).

وَصَلَّى اللَّهُ، وَسَلَّم، وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ،
وَصَحْبِهِ - أَجْمَعِينَ -.

(١) «منهاج السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (١/ ١٧٢) - لشيخ الإسلام ابن تيمية -.

... و (التَّشْبِيهُ) أَخُو (التَّجْسِيم) !!

(٢) «الرسالة» (ص ٨) - للإمام الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَةِ هَذِهِ (الرسالة) - وَمُرَاجَعَتِهَا - : فِي مَجَالَسِ عِدَّةٍ، مِنْ
أَيَّامٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَانَ آخِرُهَا : ظَهَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ - فِي الْعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ جُمَادَى
الْآخِرَةِ / ١٤٤٠ هـ .

وَاللَّهُ - وَحْدَهُ - الْمَوْفَّقُ - سُبْحَانَهُ فِي عُلَاهُ - .

وَكَتَبَ :

علي بن حسن الحلبي الأثري

- عفا الله عنه -

عمَّان - الْأُرْدُنَّ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
تعريف (المجسِّمة)	٧
تكفير (المجسِّمة)	٨
الالتهام بـ (التجسيم) - خَلْطًا، أو غَلْطًا، أو افتراءً -	١٠
فرق ما بين (إثبات الصفات) - تنزيهاً -، وضلالة (التجسيم) - تمثيلاً -	١٣
نصُّ كلام أبي الحسن الأشعريِّ في كتابه «مقالات الإسلاميين»	٢٠
تناقض عقليّ نقليّ	٢٢
(تتمّة مهمّة)	٢٧
فوارق، وضوابط	٣٠
نصُّ (شافعيّ) عن إمامِ الْمُعِنيّ	٣١
صفاتُ الله - تعالى - بين (المعنى)، و(الكيف)	٣٨
وأخيرًا	٤١
فهرس الموضوعات	٤٥

كلمة فيها بيان..

...أنا-أولاً-لست ممن يكفر ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - أبداً - .
وأما ما يتعلق بما نسب إليه من (تشبيه)، و(تجسيد) [تجسيم]
-وما إلى ذلك-؛ فلقد حرصتُ على أن أبحث، ثم أبحث:
فأجد كلاماً - لا منقولاً عنه-؛ بل كلاماً في مؤلف من
مؤلفاته-: (يُشَبَّه)، أو (يُجَسَّد) [يُجَسَّم]؛ فلم أجِد، لم أعثر..
ولكنني سمعتُ كثيراً من الكلام الذي نُسب إليه!
ولدى التحقيق: لم أجِد-قط- ما يُبرِّرُ لصقَ هذه الاتِّهاماتِ به.

الدكتور

محمد سعيد رمضان البوطي

(الشافعي، الأشعري)